دراسة تحليلية موجزة عن العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة واليابان

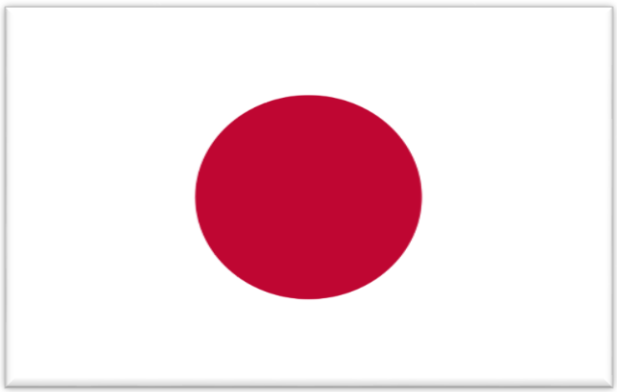

إعداد : مركز البحوث والمعلومات

سبتمبر 2025

جدول المحتويات

تقديم: 2

أولا: معلومات ومؤشرات عامة عن الاقتصاد الياباني..... 3

ثانياً: التبادل التجاري بين جمهورية اليابان والعالم الخارجي : 5

ثالثاً: حجم التبادل التجاري بين المملكة ودولة اليابان 8

رابعاً: اهم الصادرات والواردات السلعية بين المملكة واليابان خلال 2024 11

خامساً: حجم الاستثمارات بين المملكة واليابان..... 12

الخاتمة والتوصيات 15

تقديم:

تولي غرفة أبها اهتماما كبيرا برصد واقع العلاقات التجارية والاستثمارية للمملكة مع مختلف دول العالم، بوصفها أحد الروافد الرئيسة لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة المملكة في التجارة الدولية. وانطلاقا من دورها في تمكين قطاع الأعمال وتوفير بيئة استثمارية جاذبة تتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، حرصت الغرفة – ممثلة في إدارة الدراسات والاستشارات الاقتصادية – على إعداد هذا التقرير التحليلي الذي يستعرض أبرز مؤشرات التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية اليابان.

ويهدف التقرير إلى تسليط الضوء على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال الفترة (2020–2024)، من خلال تحليل اتجاهات الصادرات والواردات، واستعراض أهم السلع المتبادلة وتوزيع الشركاء التجاريين، إلى جانب رصد تطور الاستثمارات اليابانية في المملكة.

وإذ تقدم الغرفة هذا التقرير، فإنها تأمل أن يشكل مرجعا معرفيا لصناع القرار والجهات الحكومية والمستثمرين ورواد الأعمال، يسهم في استكشاف فرص نوعية واعدة، ويعزز من الشراكة الاقتصادية بين المملكة واليابان، بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين، ويدعم جهود تحقيق التوازن التجاري وتوسيع قاعدة الاستثمارات، وتعزيز مكانة المملكة كوجهة اقتصادية رائدة على مستوى آسيا والعالم.

رئيس اتحاد الغرف السعودية

رئيس مجلس إدارة غرفة أبها

أ.حسن بن معجب الحويزي

أولا: معلومات ومؤشرات عامة عن الاقتصاد الياباني

تُعد اليابان رابع أكبر اقتصاد في العالم وأحد أكثر الاقتصادات تقدماً وتنوعاً، ويستند اقتصادها إلى قاعدة صناعية وتكنولوجية متطورة، مدعومة بسوق محلية يتجاوز عدد سكانها 123مليون نسمة .ويتميز الاقتصاد الياباني بمعدلات نمو معتدلة تتراوح بين 2%-1سنوياًفي السنوات الأخيرة، مدفوعة بقدراتها الصناعية والتكنولوجية، وبقوتها في مجالات السيارات والإلكترونيات والآلات الدقيقة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الدين العام لتتجاوز 234% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن قوة الاقتصاد الياباني واستقرار سياساته المالية والنقدية مكّناه من الحفاظ على ثقة الأسواق العالمية.

وتعكس التركيبة التجارية لليابان ارتباطها الوثيق بالأسواق الكبرى، حيث تتركّز علاقاتها الاقتصادية مع شركاء رئيسيين مثل الولايات المتحدة والصين وكوريا الجنوبية وتايوان، إلى جانب شركاء استراتيجيين في آسيا والخليج لتأمين احتياجاتها من الطاقة والمواد الأولية. وفي الوقت نفسه، يبرز تصنيفها الائتماني من وكالة Moody's عند مستوى A1 مع نظرة مستقرة كعامل ثقة إضافي يعزز مكانتها في الأسواق العالمية. وبذلك يتضح أن الاقتصاد الياباني يتمتع بمزيج من القوة الصناعية، والتكامل التجاري الإقليمي والعالمي، والاستقرار المالي، وهو ما يعزز من جاذبيته كوجهة للتعاون الاستثماري والتجاري طويل الأمد.

المؤشر	القيمة
عدد السكان	123,3 مليون نسمة
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	4,2 تريليون دولار
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2024)	%0,6
نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي(2024)	%234,9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (2025)	33,960دولار
نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي(2023)	%0.47
نسبة البطالة (2024)	%2,6
معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك)(2025)	%2,4
الصادرات السلعية (2023)	737 مليار دولار ، الترتيب 4 على مستوى العالم
الواردات السلعية(2023)	747 مليار دولار ، الترتيب 5 على مستوى العالم
أبرز الشركاء التجاريين – التصدير	الولايات المتحدة،الصين، كوريا الجنوبية، تايوان) ، هونغ كونغ
أبرز الشركاء التجاريين – الاستيراد	الصين، الولايات المتحدة، أستراليا، الإمارات العربية المتحدة،السعودية
التصنيف الائتماني(Moody's) (2025)	A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة

المصدر:

1. https://www.imf.org/external/datamapper/profile/jap
2. https://oec.world/en/profile/country/jap

ثانياً: التبادل التجاري بين جمهورية اليابان والعالم الخارجي:

1. الصادرات

تشير بيانات مرصد (OEC) لعام 2023 إلى أن الصادرات اليابانية بلغت نحو 737مليار دولار، توزعت بين مجموعة من الشركاء التجاريين الرئيسيين. فقد جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى كأكبر مستورد للصادرات اليابانية بقيمة 141مليار دولار تمثل حوالي 19.1%من الإجمالي، تلتها الصين بقيمة 128مليار دولار بنسبة 17.3%، ثم كوريا الجنوبية في المرتبة الثالثة بقيمة 42.7مليار دولار بنسبة 5.8%. كما احتلت تايوان (Chinese Taipei)المرتبة الرابعة بقيمة 42.1مليار دولار تعادل 5.7%من الإجمالي، وجاءت هونغ كونغ خامسًا بقيمة 29.4مليار دولار بنسبة 4%. ويعكس هذا التوزيع تركّزًا واضحًا في الصادرات اليابانية نحو الأسواق الآسيوية إلى جانب السوق الأمريكي، وهو ما يعكس طبيعة الترابط الصناعي والتجاري بين اليابان وهذه الاقتصادات الكبرى.

أما على مستوى السلع المصدّرة، فقد تصدرت السيارات (Cars) القائمة بقيمة 117مليار دولار تمثل حوالي 15.9% من إجمالي الصادرات، تلتها الدوائر المتكاملة (Integrated Circuits)بقيمة 38.4مليار دولار بنسبة 5.2%. كما برزت صادرات المركبات الآلية وأجزاؤها (Motor Vehicles; parts & accessories)بقيمة 28.8مليار دولار بنسبة 3.9%، ثم أجهزة ومعدات القياس والتحكم (Measuring & Medical Instruments) بقيمة 6.9مليار دولار بنسبة 0.9%، إلى جانب الذهب (Gold) الذي سجل نحو 13.7مليار دولار بنسبة 1.9%. ويُظهر هذا التركيب أن الصادرات اليابانية تعتمد بدرجة كبيرة على السلع الصناعية عالية التقنية مثل السيارات والدوائر الإلكترونية وأجزائها، ما يعكس الميزة التنافسية

[1] https://oec.world/en/profile/country/jpn?selector1879id=usd&selector343id=Import

اليابانية في الصناعات التحويلية المتقدمة، مع وجود مساهمة معتبرة للمعادن الثمينة والمواد الأولية.

السلع المصدّرة	القيمة (مليار دولار)	النسبة %	الدول المستقبلة	القيمة (مليار دولار)	النسبة %
السيارات	117.0	15.9%	الولايات المتحدة	141.0	19.1%
الدوائر المتكاملة	38.4	5.2%	الصين	128.0	17.3%
أجزاء المركبات الآلية	28.8	3.9%	كوريا الجنوبية	42.7	5.8%
الذهب	13.7	1.9%	(تايوان	42.1	5.7%
الأجهزة والمعدات الطبية والقياس	6.9	0.9%	هونغ كونغ	29.4	4.0%

ويُظهر التركيب السلعي للصادرات اليابانية اعتمادًا كبيرًا على المنتجات الصناعية عالية التقنية وفي مقدمتها السيارات والإلكترونيات وأجزاؤها، وهو ما يعكس الميزة النسبية لليابان كقوة صناعية رائدة عالميًا. كما أن مساهمة صادرات الذهب والسلع المعدنية الأخرى تعكس سعي اليابان لتنويع هيكل صادراتها وإن كان بدرجة محدودة. وعلى مستوى الوجهات، فإن تركّز ما يقارب 42% من الصادرات في أسواق الولايات المتحدة والصين فقط يعكس درجة عالية من الترابط الاقتصادي والتجاري مع هاتين القوتين الاقتصاديتين، في حين يظل البعد الإقليمي حاضرًا بقوة من خلال دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ، ما يجعل المنطقة الآسيوية مجتمعة أحد أهم ركائز الطلب على المنتجات اليابانية.

2. الواردات

تشير بيانات مرصد (OEC) لعام 2023 إلى أن إجمالي واردات اليابان قد بلغ نحو 747 مليار دولار، توزعت بين عدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين. وقد تصدرت الصين قائمة الدول المصدّرة إلى اليابان بقيمة 166 مليار دولار تمثل حوالي 22.2% من الإجمالي، تلتها الولايات المتحدة بقيمة 76.4 مليار دولار بنسبة 10.2%، ثم أستراليا في المرتبة الثالثة بقيمة 63.7 مليار دولار بما يعادل 8.5% من الإجمالي. كما جاءت الإمارات العربية

المتحدة في المرتبة الرابعة بقيمة 37.4مليار دولار بنسبة 5%، وحلّت السعودية في المركز الخامس بقيمة 34.7مليار دولار تعادل 4.6%من إجمالي الواردات. ويعكس هذا التوزيع اعتماد اليابان بشكل كبير على الشركاء الآسيويين، إلى جانب شراكات استراتيجية مع كل من الولايات المتحدة وأستراليا ودول الخليج العربي لتأمين احتياجاتها من المواد الأولية والطاقة.

أما على مستوى السلع المستوردة، فقد تصدّر النفط الخام (Crude Petroleum) قائمة الواردات اليابانية بقيمة 80.3مليار دولار تمثل حوالي 10.7%من الإجمالي، تلاه الغاز البترولي (Petroleum Gas) بقيمة 52.2مليار دولار بنسبة 7%، ثم الفحم (Coal Briquettes)بقيمة 39مليار دولار بما يعادل 5.2%. كما استوردت اليابان كميات كبيرة من المنتجات النفطية المكررة (Refined Petroleum) بقيمة 17.2مليار دولار بنسبة 2.3%، بالإضافة إلى خام الحديد (Iron Ore) بقيمة 11.6مليار دولار بنسبة 1.6%. ويُظهر هذا التركيب أن الواردات اليابانية ترتكز بدرجة كبيرة على السلع الطاقوية والمواد الأولية، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الياباني بوصفه أحد أكبر الاقتصادات الصناعية المعتمدة على الاستيراد لتأمين مدخلات الإنتاج.

السلع المستوردة	القيمة (مليار دولار)	النسبة %	الدول المصدّرة	القيمة (مليار دولار)	النسبة %
النفط الخام	80.3	10.7%	الصين	166.0	22.2%
الغاز البترولي	52.2	7.0%	الولايات المتحدة	76.4	10.2%
الفحم	39.0	5.2%	أستراليا	63.7	8.5%
المنتجات النفطية المكررة	17.2	2.3%	الإمارات العربية المتحدة	37.4	5.0%
خام الحديد	11.6	1.6%	السعودية	34.7	4.6%

ويُظهر التركيب السلعي لواردات اليابان اعتمادًا بالغًا على السلع الطاقوية والمواد الأولية، إذ تشكل واردات النفط الخام والغاز والفحم معًا أكثر من ربع إجمالي الواردات

اليابانية .ويعكس هذا النمط حقيقة أن الاقتصاد الياباني، رغم كونه ثالث أكبر اقتصاد صناعي في العالم، يعاني من محدودية موارده الطبيعية واعتماده شبه الكامل على الاستيراد لتلبية احتياجاته من الطاقة. ويُبرز ذلك أهمية الشراكات الاستراتيجية مع دول الخليج العربي وأستراليا والولايات المتحدة لتأمين مصادر مستقرة للطاقة، حيث تُعد هذه الإمدادات أساسًا لاستمرارية القطاعات الصناعية اليابانية، لاسيما الصناعات التحويلية والإلكترونيات والسيارات. كما يوضح هذا الاعتماد ضرورة سعي اليابان إلى تنويع مصادر الطاقة وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة لتعزيز أمنها الاقتصادي وتخفيف المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية وأسعار الوقود الأحفوري.

ثالثاً: حجم التبادل التجاري بين المملكة ودولة اليابان

طبقا لاحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء تحتل اليابان المرتبة الثالثة في ترتيب الشركاء التجاريين للمملكة خلال العام 2024م ، والجدول التالي يوضح تطور التبادل التجاري بين المملكة ودولة اليابان خلال الفترة 2020-2024

بالمليون دولار

العام	الميزان التجاري	اجمالي التبادل التجاري	الواردات السلعية	الصادرات السلعية
2020	10,811	22,420	5,804	16,615
2021	21,298	33,421	6,062	27,360
2022	34,052	47,489	6,719	40,771
2023	24,303	40,673	8,185	32,488
2024	19,864	36,842	8,489	28,353

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

من الجدول السابق يلاحظ التالي

أولاً: الصادرات السلعية السعودية

بلغت الصادرات السعودية إلى اليابان 16.6مليار دولار في عام 2020، ثم ارتفعت إلى 27.4 مليار دولار في 2021 بمعدل نمو سنوي قدره 65% ، وفي 2022 واصلت الصعود لتسجل 40.8 مليار دولار محققة معدل نمو 49%، أما في 2023 فقد تراجعت إلى 32.5 مليار دولار بانخفاض نسبته 20%، ثم استمرت في الانخفاض خلال 2024 لتبلغ 28.4 مليار دولار بانخفاض إضافي قدره 13 % وعلى الرغم من هذا التذبذب الأخير، فإن معدل النمو المركب للصادرات خلال الفترة 2020–2024 بلغ نحو 14% سنويا، مما يعكس أداء إيجابياً متوسط المدى.

ثانيا: الواردات السلعية من اليابان

سجلت الواردات السعودية من اليابان 5.8 مليار دولار في 2020، وارتفعت بشكل طفيف إلى 6.1 مليار دولار في 2021 بمعدل نمو 4% ثم ارتفعت في 2022 إلى 6.7 مليار دولار بزيادة 11% وفي 2023 تسارعت وتيرة النمو لتصل الواردات إلى 8.2 مليار دولار بمعدل 22%، قبل أن تسجل زيادة طفيفة في 2024 لتبلغ 8.5 مليار دولار بمعدل نمو 4% ويظهر من هذه الأرقام أن معدل النمو المركب للواردات خلال الفترة بلغ نحو 10% سنوياً، وهو ما يعكس نمواً متدرجاً مستقراً في اعتماد المملكة على السلع اليابانية.

ثالثا: إجمالي التبادل التجاري والميزان التجاري

ارتفع إجمالي التبادل التجاري بين البلدين من 22.4 مليار دولار في 2020 إلى 33.4 مليار دولار في 2021 بمعدل نمو 49%، ثم إلى 47.5 مليار دولار في 2022 بزيادة 42% وفي 2023 تراجع الإجمالي إلى 40.7 مليار دولار بانخفاض 14%، ثم انخفض مجدداً

في 2024 إلى 36.8 مليار دولار بانخفاض نسبته 9%، وعلى مدار الفترة 2020–2024 بلغ معدل النمو المركب لإجمالي التبادل التجاري نحو 13% سنويًا، مما يشير إلى نمو ملحوظ رغم التذبذب الأخير، وعلى جانب أخر فإن الميزان التجاري ظل طوال الفترة يميل لصالح المملكة، حيث بلغ الفائض 10.8 مليار دولار في 2020، وارتفع إلى 21.3 مليار دولار في 2021، ثم إلى 34.1مليار دولار في 2022. غير أن الفائض انخفض إلى 24.3مليار دولار في 2023، وتراجع مرة أخرى إلى 19.9مليار دولار في 2024، متأثرًا بانخفاض الصادرات مقابل استقرار نسبي للواردات.

تطور حجم التبادل التجاري بين المملكة واليابان ٢٠٢٠-٢٠٢٤م
(مليون دولار امريكي)

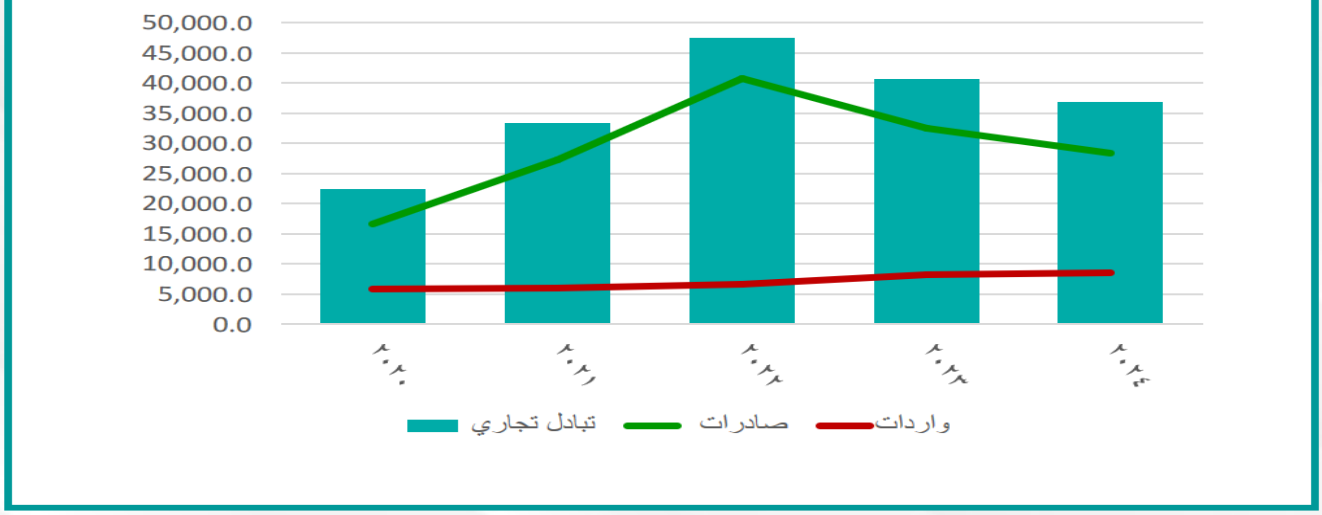

المصدر: إحصائيات التبادل التجاري - الهيئة العامة للإحصاء ٢٠٢٥م.

رابعاً: اهم الصادرات والواردات السلعية بين المملكة واليابان خلال 2024

بالمليون دولار

أهم السلع المصدرة 2024	القيمة Value	أهم السلع المستوردة 2024	القيمة Value
منتجات معدنية	27،682	سيارات وأجزاؤها	5،761
منتجات كيماوية عضوية	249	آلات وأدوات آلية وأجزاؤها	913
نحاس ومصنوعاته	156	أجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	289
ألومنيوم ومصنوعاته	110	مطاط ومصنوعاته	217
معادن عادية ومصنوعاتها	56	أجهزة طبية وبصرية وتصويرية	212
سلع أخرى	100	سلع أخرى	1،098

السلع المصدرة الى اليابان

تُظهر بيانات عام 2024 أن المنتجات المعدنية تصدّرت قائمة الصادرات السعودية إلى اليابان، بقيمة بلغت 27.7مليار دولار تمثل نحو 97.6%من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس الاعتماد الكبير على النفط ومشتقاته كعنصر رئيسي في العلاقة التجارية مع اليابان. وفي المرتبة الثانية جاءت المنتجات الكيماوية العضوية بقيمة 249مليون دولار بنسبة 0.9%، تلاها النحاس ومصنوعاته بقيمة 156مليون دولار بما يعادل 0.6%.كما بلغت صادرات الألومنيوم ومصنوعاته حوالي 110 ملايين دولار بنسبة 0.4%، والمعادن العادية ومصنوعاتها نحو 56مليون دولار بنسبة 0.2%، في حين شكّلت السلع الأخرى قرابة 100مليون دولار بنسبة 0.3%.ويكشف هذا التركيب هيمنة شبه مطلقة للمنتجات المعدنية، مع مساهمات هامشية للكيماويات والمعادن الأخرى، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تنويع قاعدة الصادرات وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة.

السلع المستوردة من اليابان

على الجانب الآخر، جاءت السيارات وأجزاؤها في صدارة الواردات السعودية من اليابان خلال عام 2024، بقيمة 5.8مليار دولار تعادل 68.2%من إجمالي الواردات، مما يعكس مكانة اليابان الرائدة

في صناعة السيارات عالميًا. تلتها الآلات والأدوات الآلية وأجزاؤها بقيمة 913مليون دولار بنسبة 10.7%، ثم الأجهزة والمعدات الكهربائية بقيمة 289مليون دولار بما يعادل 3.4%. كما سجلت واردات المطاط ومصنوعاته نحو 217مليون دولار بنسبة 2.6%، والأجهزة الطبية والبصرية والتصويرية حوالي 212مليون دولار بنسبة 2.5%. في حين بلغت قيمة السلع الأخرى نحو 1.1مليار دولار بنسبة 12.6%. ويؤكد هذا التنوع أن الواردات السعودية من اليابان تتركّز على المنتجات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة، وهو ما يعزز الطابع التكميلي للعلاقات التجارية بين البلدين.

أهم السلع المصدرة الى اليابان خلال 2024

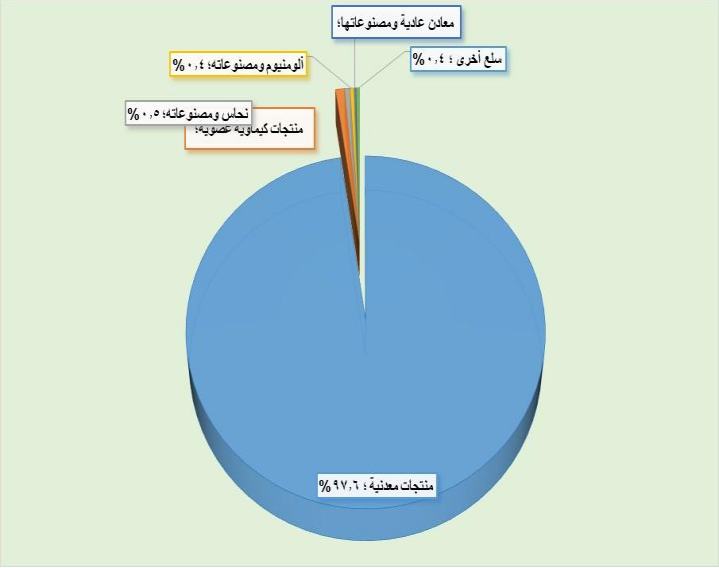

أهم السلع المستورة من اليابان خلال 2024

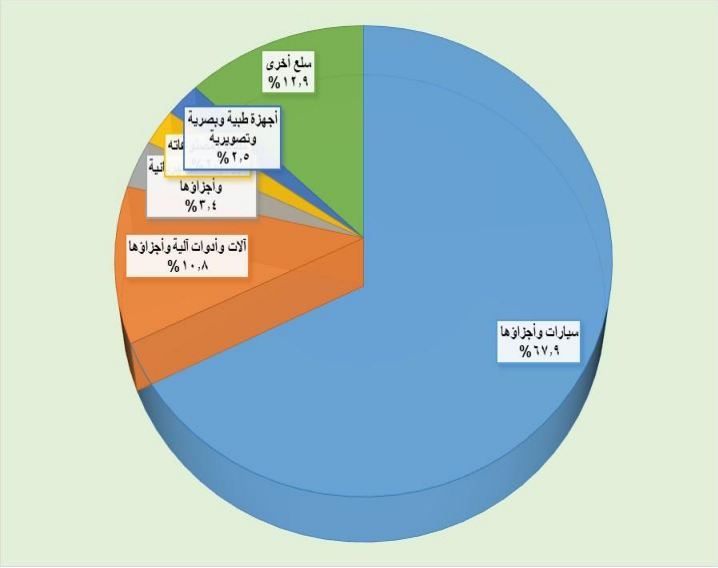

خامساً: حجم الاستثمارات بين المملكة واليابان

شهدت المملكة خلال الفترة من 2015 إلى 2024 نموًا ملحوظًا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ارتفع رصيدها الإجمالي من نحو 108مليارات دولار في عام 2015 ليصل إلى ما يقارب 260.6مليار دولار في عام 2024، محققًا معدل نمو مركب يقدر بنحو10,2% سنويًا، وهو ما يعكس جاذبية متزايدة للسوق السعودي في ضوء الإصلاحات الاقتصادية ورؤية المملكة 2030. وفي المقابل، ورغم أن الاستثمارات

اليابانية سجّلت نموًا محدودًا خلال نفس الفترة بمعدل مركب يقارب 2%سنويًا فقط، فإنها ما تزال تحتفظ بمكانتها كأحد أهم مصادر الاستثمار الأجنبي في المملكة، وعند استعراض تطور الاستثمارات اليابانية بالتفصيل نجد ان هذه الاستثمارات شهدت مسارًا متذبذبًا خلال العقد الأخير، عكسته بيانات الفترة من 2015 إلى 2024. ففي عام 2015 بلغت الاستثمارات اليابانية نحو 5,123مليون دولار، وارتفعت في العام التالي إلى 6,695 مليون دولار بنسبة نمو قاربت 30%، قبل أن تتراجع في 2017 إلى 6,282مليون دولار .ثم عاودت الصعود في 2018 لتسجل 7,376مليون دولار، وهو من أعلى المستويات خلال الفترة، غير أنها انخفضت إلى 6,028مليون دولار في 2019. وفي عام 2020 سجلت الاستثمارات تحسنًا طفيفًا لتصل إلى 6,467مليون دولار، ثم حققت قفزة لافتة في 2021 ببلوغها 7,911مليون دولار، وهو أعلى مستوى لها خلال الفترة محل الدراسة. إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر طويلاً، حيث تراجعت الاستثمارات اليابانية إلى 6,241مليون دولار في 2022، وحافظت على مستوى مقارب في 2023 عند 6,295مليون دولار، قبل أن تنخفض مجددًا إلى 6,149مليون دولار في 2024، وعند النظر إلى الوزن النسبي لليابان من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة، يتضح أنه بلغ 4.7% في عام 2015، ثم تحسن قليلاً ليصل إلى 5.1%في 2016، واستقر عند مستويات بين 4–5%خلال الفترة 2017–2021. غير أن هذه النسبة تراجعت بشكل ملحوظ بعد 2021، حيث هبطت إلى 3.0%في 2022، ثم إلى 2.6%في 2023، وصولاً إلى 2.4%فقط في 2024، وهو ما يشير إلى تراجع نسبي في موقع اليابان الاستثماري مقارنة بدول أخرى صاعدة في السوق السعودي، وتكشف هذه البيانات أن الاستثمارات اليابانية مرّت بمرحلتين أساسيتين؛ الأولى هي مرحلة الاستقرار والارتفاع النسبي بين عامي 2015 و2021، حيث حافظت اليابان على حصة تراوحت بين 4–5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، مع تسجيل ذروة تاريخية في عام 2021 بلغت 7.9مليارات دولار .أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التراجع النسبي خلال الفترة 2022–2024، حيث انخفضت القيمة إلى ما يقارب 6.1مليارات دولار وتراجعت الحصة إلى أقل من 3%، ما يعكس دخول منافسين جدد على خريطة الاستثمارات الأجنبية في المملكة.

وبناءً على ذلك، يتضح من مجمل المؤشرات أن الاستثمارات اليابانية في المملكة حافظت على حضورها كأحد أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن حصتها السوقية تراجعت خلال الأعوام الأخيرة رغم استقرار قيمتها عند مستويات مرتفعة. ويبرز ذلك الحاجة إلى العمل على تعزيز جاذبية السوق السعودي أمام الشركات اليابانية، خصوصًا في القطاعات التي تمتلك فيها اليابان ميزة تنافسية مثل التكنولوجيا المتقدمة، الصناعات التحويلية، والطاقة المتجددة .كما أن تفعيل أدوات التعاون الثنائي، وإبرام مذكرات تفاهم استراتيجية، وتقديم حوافز استثمارية نوعية من شأنه أن يعيد الزخم إلى الشراكة الاستثمارية بين البلدين، ويعزز مساهمتها في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

تطور تدفق الاستثمارات اليابانية المباشرة الى المملكة خلال 2015-2023م

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
اليابان	5,123	6,695	6,282	7,376	6,028	6,467	7,911	6,241	6,295	6,149
اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمملكة	108,861	132,331	133,817	146,687	149,174	152,192	181,532	210,943	239,293	260,630
النسبة ا%	4.7%	5.1%	4.7%	5.0%	4.0%	4.2%	4.4%	3.0%	2.6%	2.4%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الخاتمة والتوصيات

يتضح من مجمل البيانات أن العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية واليابان قد شهدت خلال الأعوام الأخيرة تطوراً ملموساً، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري من نحو 22.4مليار دولار في عام 2020 ليبلغ حوالي 36.8مليار دولار في عام 2024 بمعدل نمو مركب قدره 13%، رغم ما شاب هذه المسيرة من تذبذبات انعكست على الميزان التجاري الذي ظل طوال الفترة يميل لصالح المملكة، وإن كان الفائض قد تراجع من 10.8 مليارات دولار في 2020 إلى 19.9مليار دولار في 2024 بعد أن بلغ ذروته عند 34.1مليار دولار في 2022 .كما تكشف بنية الصادرات السعودية عن اعتماد كبير على المنتجات المعدنية ومشتقات النفط، في حين تركزت الواردات من اليابان على السيارات والآلات والمعدات الصناعية والتكنولوجية، وهو ما يعكس تبايناً واضحاً في طبيعة التبادل التجاري بين البلدين، كما شهدت الاستثمارات اليابانية في المملكة مساراً متذبذباً خلال الفترة (2015–2024)، إذ بلغت قيمتها 6.1مليارات دولار في عام 2024، بما يمثل

نحو 2.4%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة، وهو ما يضع اليابان في المرتبة الحادية عشرة بين أهم الدول المستثمِرة. ورغم أن هذه الحصة لا تزال محدودة مقارنة ببعض الشركاء الرئيسيين، إلا أن استمرار استثمارات اليابان عند مستويات مرتفعة نسبياً يعكس وجود قاعدة متينة يمكن البناء عليها لتعزيز الشراكة الاستثمارية في المستقبل.

وأخيراً، يمكن للمملكة واليابان تعزيز شراكتهما الاقتصادية لتصبح أكثر تنوعاً وتوازناً بما يخدم مصالح الطرفين ويسهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

1. تنويع الصادرات السعودية إلى اليابان بما يتجاوز المنتجات النفطية.
2. تفعيل أدوات الدبلوماسية التجارية بتنظيم بعثات تجارية وملتقيات قطاعية لتعزيز التواصل بين الشركات السعودية واليابانية.
3. استقطاب الاستثمارات اليابانية في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، بما يدعم التكامل الاقتصادي بين البلدين.
4. تطوير منصة متابعة مشتركة لرصد مؤشرات التجارة والاستثمار بين الجانبين بشكل دوري، بما يتيح معالجة التحديات واستغلال الفرص بشكل أسرع.